

٣ - الحالة في الصومال

يصدر من بعض الدوائر التي يهدد التحرك نحو السلام امتيازاتها وقدرتها على الانتفاع من الفوضى^(٢).

وأكد المتكلمون على الحاجة الملحة للتوصل إلى حل شامل ودائم للامنة في الصومال، وأعربوا عن تأييدهم لمبادرة جيوتي للسلم. واستنكروا الحالة الإنسانية المروعة، وأدانوا الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية وحثوا جميع الفصائل الصومالية على كفالة سلامتهم وحرية حركتهم. وعلاوة على ذلك، أعربوا عن قلقهم إزاء تدفق الأسلحة إلى الصومال وداخلها، ودعوا مجلس الأمن إلى تأييد ودعم عملية جيوتي للسلم وضمان التنفيذ الصارم للحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

وأثنى ممثل جيوتي على جهود الأمين العام التي كانت مضرباً للمثل في عملية السلم، وتشجيعه ودعمه الدائمين للمؤتمر وأهدافه. كما ابرز الطابع الجامع والشفاف للمشاورات، وأكد مجدداً أن العملية الجارية لا تستهدف تقويض أي من المناطق الإدارية القائمة التي أُنجزت قدراً من السلم والاستقرار النسبيين. بل على العكس من ذلك، فإن تلك الوحدات ستكون مكونات رئيسية لأي إطار وطني، وسيكون الهدف النهائي للعملية برمتها السلم والحكم والشرعية والمصالحة. وأشار كذلك إلى أنه كان هناك بعد اقتصادي لرفض بعض الأطراف المشاركة في عملية السلم. ورأى أنه يمكن النظر إلى المؤتمر، الذي حقق تقدماً كبيراً في مناقشة مجموعة واسعة من المسائل، بوصفه نهجاً جديداً إزاء مسألة حل الصراع وبناء الدولة^(٣).

(٢) S/PV.4166، الصفحات ٢ إلى ٦.

(٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ١٠.

المقرر المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٦٧): بيان من الرئيس

في جلسة مجلس الأمن ٤١٦٦ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وبعد الاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أدلى ببيانات ممثلو إثيوبيا، والبرتغال (باسم الاتحاد الأوروبي)^(١)، والجمهورية العربية الليبية، وجيوتي، ومصر، واليمن، فضلاً عن المراقب الدائم لجامعة الدول العربية.

وابلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية المجلس بأن مؤتمر السلم الوطني الصومالي الذي بدأ في عرته، جيوتي، في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، قد انتقل من مراحله الإحرائية إلى النظر في المسائل الجوهرية للوصول في نهاية المطاف إلى صياغة ميثاق مؤقت واختيار المندوبين لجمعية وطنية انتقالية، ستقوم بدورها بانتقاء أعضاء الإدارة الوطنية الانتقالية للصومال. وشارك في المؤتمر عدد كبير من القادة السياسيين، والمسؤولين الحكوميين، والصوماليين الموجودين في الخارج، والأعضاء المرموقين في المجتمع المدني، بينما ظلت ركيزتان أساسيتان - المنطقتان اللتان تسميان نفسيهما "صوماليلاند" و "بونت لاند" - خارج العملية. وشدد على أنه رغم أن جيوتي تقوم بدور المضيف والميسر، فمن الواضح أن العملية صومالية بحتة. وأعرب وكيل الأمين العام أيضاً عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية والأمنية في الصومال، وأوضح أن دعم المجلس يشكل أفضل رادع لتعويق الذي قد

(١) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا،

وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا،

وسلوينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

والشجاعة السياسية والحكمة للمشاركة في عملية السلام^(٩). وأعلن ممثل الولايات المتحدة أنه ينبغي لأي مجهود يُبذل لإعادة بناء الصومال أن يكون عملية شاملة للجميع، تحظى بدعم الكيانات الإقليمية الموجودة وتقوم على أساس عملية تشاركية مشروعة مستمدة من المجتمع المدني الصومالي، وترفض العنف الضاري لأمرء الحرب^(١٠).

وأعرب ممثلا إثيوبيا واليمن عن قلقهما إزاء آثار ما يحدث في الصومال على المنطقة، لاسيما من خلال تدفق اللاجئين^(١١). ورأى ممثل ماليزيا أن حل المسألة الصومالية بالوسائل السلمية سوف تترتب عليه آثار بعيدة المدى من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة^(١٢).

وفي الجلسة ٤١٦٧ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(١٣)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يعرب عن بالغ قلقه إزاء الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان والتدهور الخطير في الحالة الإنسانية في الصومال، مما أدى إلى انتشار حالات الموت والتشريد وتفشي الأمراض بين السكان المدنيين، خصوصا الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة؛

يدين بقوة اعتداءات الجماعات المسلحة على المدنيين الأبرياء وجميع الأفراد المضطلعين بالأنشطة الإنسانية؛ ويحث بقوة الفصائل الصومالية على احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وكفالة سلامة جميع الأفراد المضطلعين بالأنشطة الإنسانية وحرّيتهم في التنقل، وتيسير إيصال الإغاثة الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها؛

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧ (اليمن)؛ والصفحتان ٣٢ و ٣٣ (إثيوبيا).

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(١٣) S/PRST/2000/22.

وأعلن ممثل تونس أن اللجنة المعنية بجزءات الصومال، التي يتولى رئاستها، ستتخذ خطوات لكفالة الامتثال الصارم للحظر المفروض على توريد الأسلحة، وهو النهج الذي قال إنه لا يجب النظر إليه على أنه عقابي. وأعلن كذلك أن اللجنة تعتزم إيفاد بعثة إلى المنطقة لتأمين أوسع مشاركة ممكنة من الأطراف المعنية، وهو ما كان محل ترحيب من ممثل كندا^(٤).

وقال المراقب الدائم لجامعة الدول العربية إنه ينبغي على مجلس الأمن تفعيل اللجنة المعنية بالجزءات لوضع الآليات الكفيلة بإيقاف تجارة السلاح داخل الصومال أو إليها تعزيزا للحظر. ودعا المجلس كذلك، ضمن جملة أمور، إلى التأكيد على احترام وحدة وسيادة وسلامة أراضي الصومال وحث الجميع على الامتناع عن أية محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للصومال^(٥).

وحذر ممثل هولندا من أنه رغم إيمان حكومته بمذهب منظمة الوحدة الأفريقية^(٦) بالنسبة لقدسية الحدود، فإنها ترى أيضا أن عدم انتهاك الحدود لا يكون مطلوبا إلا إذا كانت تضم داخلها بلدا تُحترم فيه الحقوق الأساسية؛ وإلا تصبح الحدود نفسها أداة للقسر^(٧). وشدد ممثلا أوكرانيا ومصر على ضرورة الحفاظ على وحدة الصومال واستقلاله^(٨).

وحث ممثل الصين بقوة قادة العشائر الصومالية الرئيسية ممن بقوا خارج مؤتمر السلام الوطني، على إظهار

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (كندا)؛ والصفحة ٢٥ (تونس).

(٥) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ إلى ٣٢.

(٦) في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، لم تعد منظمة الوحدة الأفريقية قائمة، وحل محلها الاتحاد الأفريقي.

(٧) S/PV.4166، الصفحة ١٨.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٢٨ (مصر).

في الصومال بعد مرحلة النزاع، اقترح الأمين العام أن ينظر المجلس في الإجراءات التي قد يراها مناسبة لتعزيز عملية جيبوتي للسلام من خلال توطيد إنجازاتها. وأعلن أنه على استعداد لإعداد اقتراح لإيفاد بعثة لبناء السلام في الصومال. ورأى أن المهمة الأساسية لتلك البعثة، التي توقع أن يكون مقرها في الصومال، تتمثل في المساعدة في مجال إكمال عملية السلام.

وفي الجلسة ٤٢٥٥ المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١^(١٥)، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام سالف الذكر^(١٤) وأدلى الرئيس (سنغافورة) ببيان بالنيابة عن المجلس^(١٦)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب بجهود الحكومة الوطنية الانتقالية من أجل تحقيق المصالحة داخل الصومال؛

يحث بقوة كل الجماعات السياسية في البلد على الدخول في حوار سلمي وبناء مع الحكومة الوطنية الانتقالية بغية تحقيق المصالحة الوطنية وتيسير الانتخابات الديمقراطية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٣ على نحو ما يدعو إليه الميثاق الوطني الانتقالي؛

يشدد على التحديات الهائلة التي يواجهها الصومال في مجال التعمير والتنمية وعلى الحاجة الماسة إلى المساعدة العاجلة وبخاصة في مجالات تسريح المقاتلين (مع إيلاء عناية خاصة لمكافحة فيروس نقص

(١٥) في جلسة المجلس ٤١٩٦ المعقودة كجلسة مغلقة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطة من رئيس جيبوتي، طلب فيها، ضمن جملة أمور، أن ينظر المجلس جدياً في إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لبناء السلام بعد مرحلة النزاع في الصومال. وأدلى أعضاء المجلس بتعليقات وطرخوا تساؤلات فيما يتعلق بالإحاطة. وفي جلسة المجلس ٤٢٥٤ المعقودة كجلسة مغلقة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطة من رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية. وأدلى أعضاء المجلس بتعليقات وطرخوا تساؤلات فيما يتعلق بالإحاطة.

(١٦) S/PRST/2001/1.

يحث بقوة ممثلي جميع القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع الصومالي على المشاركة على نحو نشط وبروح بناءة في أعمال المؤتمر الوطني الصومالي للسلام والمصالحة في جيبوتي.

المقرر المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (الجلسة ٤٢٥٥): بيان من الرئيس

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قدم الأمين العام تقريراً عن الصومال^(١٤)، أشار فيه إلى أن المقصود من عملية جيبوتي أن يكون لها أساس أوسع ومشروعية أكبر مما كان للجهود السابقة المبذولة في مجال صنع السلام، وهو ما كان مكسباً رئيسياً للحكومة الوطنية الانتقالية وهي تنتقل إلى المرحلة التالية من العملية. ومع وجود الحكومة الوطنية الانتقالية في مقديشيو، فإنها قد بدأت في عملية إرساء قواعدها على أرض الصومال وتوسيع المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ولديها ثلاث سنوات، حتى عام ٢٠٠٣، تعد فيها العدة لإرساء ترتيبات دائمة للحكم. وخلال تلك الفترة، سيتعين على السلطات الجديدة أن تتصدى للتحديات السياسية والاقتصادية والإنمائية الأساسية، كما سيتعين عليها أن تكمل مهمة إنشاء حكومة وحدة ومصالحة للتحضير لإجراء انتخابات ديمقراطية. وأشار الأمين العام إلى غياب بعض السياسيين والزعماء الصوماليين عن عملية جيبوتي، مما شكل تحديين مباشرين للسلطات الجديدة وهما: كيفية استقطاب عملية السلام لأولئك الذين يعارضون هذه العملية ونتائجها، وبعضهم مدحج بالسلاح؛ وكيفية إقامة علاقات مع السلطات في "صوماليلاند" و"بونتلاندا" دون تعريض السلام والاستقرار النسبيين إلى الخطر في تلك المنطقتين. وفي ضوء الطلب الذي قدمه رئيس جيبوتي إلى مجلس الأمن في جلسته المغلقة المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لأن ينظر المجلس جدياً في إنشاء بعثة للأمم المتحدة لبناء السلام

(١٤) S/2000/1211، المقدم عملاً بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ (S/PRST/1999/16).

المقرر المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٠١): بيان من الرئيس

في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ عن الحالة في الصومال^(١٨)، أشار الأمين العام إلى أن عملية جيوستي للسلام التي انتهت في عرته شكلت علامة بارزة وهامة في مجال البحث عن السلام والمصالحة في الصومال. ورأى أن عملية عرته تظل أنسب خيار لإحلال سلام دائم في الصومال. وأشار إلى أن الحكومة الوطنية الانتقالية لم ترث أي مؤسسة من المؤسسات الرسمية لدولة حديثة تقييم على أساسها سلطة وطنية يمكن لها أن تبسط نفوذها على البلاد. وأشار كذلك إلى أنه في الأسابيع الأخيرة، شُقت عصا الطاعة على سلطة "رئيسي" كل من "صوماليلاند" و "بوتتلاند"، مما أدى إلى ظهور شكوك تحوم حول الاستقرار السياسي في هاتين المنطقتين. وشدد على أنه بينما يتواصل البحث عن حل وطني، يمكن إيلاء اهتمام أكثر بإيجاد تسويات سياسية محلية. إذ ينبغي لعملية إعادة بناء المؤسسات الوطنية أن تسير قدما إلى جانب بذل جهود حثيثة ونزيهة لتحقيق المصالحة محليا. وأعلن اعترامه التشاور مع جميع الأطراف المعنية بشأن جدوى إنشاء لجنة لأصدقاء الصومال من أجل التركيز على السبل والوسائل الكفيلة باسترعاء الانتباه إلى احتياجات الصومال في مجال المصالحة الوطنية. وبالإشارة إلى ما طلبه المجلس من إعداد اقتراح بشأن بعثة لبناء السلام في الصومال، أفاد الأمين العام أن تقييمهما للأمن في مقديشو أُجري في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠١ خلص إلى أن الحالة الأمنية لا تسمح بإقامة مكتب لبناء السلام في البلد. فالحالة الأمنية لم تتحسن، ولا يزال الميناء والمطار مغلقين، ولا توجد أي سلطة في البلد باستطاعتها أن تضمن للأمم المتحدة الأمن والتحرك بدون

المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض المعدية) ونزع السلاح وإصلاح الهياكل الأساسية؛

يدين بشدة توريد الأسلحة على نحو غير مشروع لجهات في الصومال؛ ويكرر طلبه إلى جميع الدول والأمم المتحدة والمنظمات والكيانات الدولية الأخرى بموافاة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بأي معلومات عن أي انتهاكات محتملة لحظر الأسلحة؛
يوجب باعتزام الأمين العام إنشاء صندوق استئماني لبناء السلم في الصومال؛

يدعو الأمين العام إلى إعداد اقتراح بشأن بعثة لبناء السلم في الصومال، مع إيلاء عناية خاصة للحالة الأمنية في البلد، على أن توضح في ذلك الاقتراح كل السبل التي من شأنها أن تدفع عملية السلام قدما.

المقرر المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٣٢): القرار ١٣٥٦ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٣٣٢ المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وجه الرئيس (بنغلاديش) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١٧)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٣٥٦ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يكرر التأكيد لجميع الدول التزامها بامتنال جميع التدابير المفروضة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

يقرر أن تلك التدابير لا تنطبق على الملابس الواقية، التي يُصدّرُها بشكل مؤقت إلى الصومال أفراد الأمم المتحدة وممثلو وسائط الإعلام والعاملون في الحقلين الإنساني والإنمائي والأفراد المرتبطين بهم لاستخدامهم الشخصي فقط؛

يقرر أن تلك التدابير لا تنطبق على الإمدادات من المعدات العسكرية غير المميّنة المستخدمة في الأغراض الإنسانية أو الوقائية؛ فحسب؛

يطلب إلى اللجنة أن تنظر في طلبات الإعفاءات المبيّنة أعلاه، وتبت فيها.

(١٨) S/2001/963 المقدم عملا بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ (S/PRST/1999/16).

(١٧) S/2001/589

وعدد ممثل الصومال المبادئ التي تأسست عليها عملية المصالحة الوطنية، والتي شملت أن تظل نتائج عملية عرته للسلم الأساس لتحقيق المصالحة الوطنية الصومالية؛ وأن تظل تلك العملية صومالية؛ وأن يشكل إشراك الجهات الخارجية عن عملية عرته للسلم من خلال الحوار المتصل والمفاوضات عنصراً حاسماً من عناصر عملية المصالحة الوطنية. وقال إن الحكومة الصومالية نجحت، في ضوء تلك المبادئ، في ضم اثنين من بين الفصائل الخمسة التي توجد قواعدها في مقديشو والتي لم تكن قد أيدت مؤتمر عرته إلى العملية المذكورة، بينما تجري مفاوضات مكثفة مع الفصائل الباقية ومع الكيانين الإداريين الشماليين "صوماليلاند" و"بونتلاندا". ولاحظ، مع الأسف، أن تقرير الأمين العام لا يوصي بإنشاء بعثة لبناء السلم في الصومال. ورأى أن عدم إنشاء تلك البعثة سيضيف عنصراً آخر إلى الحلقة المفرغة التي يفرزها نقص الأمن وتكريس الإهمال غير المقصود الذي يتعرض له الصومال على مدى عقد من الزمان. وبالنظر إلى أن إنشاء بعثة لبناء السلم في الصومال بات أمراً حتمياً وحاسماً، فقد اقترح أن توفد الأمم المتحدة بعثة رفيعة المستوى ومشاركة بين الوكالات إلى الصومال، تكلف بإجراء فحص دقيق لعمل مكتب الأمن في نيروبي، وإعادة تقييم الحالة الأمنية في مقديشو وفي الصومال ككل بطريقة موضوعية. ورحب كذلك بإنشاء لجنة أصدقاء الصومال^(٢٢).

وأعرب غالبية المتكلمين عن تأييدهم لعمل الحكومة الوطنية الانتقالية، واعتقداهم بأن عملية عرته تظل أنسب خيار لإحلال سلام دائم في الصومال. كما أعرب المتكلمون بوجه عام عن تأييدهم لفكرة إنشاء لجنة أصدقاء الصومال. وأشار كثير من المتكلمين كذلك إلى قلقهم إزاء الحالة

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٧.

عراقيل حتى في مقديشو. وفي ظل تلك الظروف، لم يكن بمقدوره أن يوصي بنشر بعثة لبناء السلم بعد مرحلة النزاع في الصومال. وأفاد أنه سيقدم إلى المجلس اقتراحاً مفصلاً حينما تتحسن الأوضاع بما يسمح بإنشاء هذه البعثة.

وفي الجلسة ٤٣٩٢ المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام سالف الذكر^(١٨). واستمع المجلس إلى إحاطة من ممثل الأمين العام للصومال، وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، فضلاً عن ممثلي إثيوبيا، وبلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(١٩)، والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والصومال^(٢٠) والعراق وقطر وكينيا ومصر ونيجيريا واليابان واليمن، وكذلك المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وأشار ممثل الأمين العام إلى أنه خلال السنوات العشر التي انقضت منذ انهيار نظام سياد بري، كان الصومال بدون مؤسسات وطنية من أي نوع. ونتيجة لذلك، فإن التركيز الرئيسي لولاء الكثير من الصوماليين ولمصدر هويتهم لا يزال هو القبيلة. وشدد على أن المهمة في الصومال لم تكن بالدرجة الأولى التفاوض حول وقف إطلاق النار، وإنما مساعدة الصوماليين على إنشاء مؤسسات تتمتع بالثقة والشرعية، وتتطلب ولاء السكان لها أكثر من ولائهم للقبيلة. ورأى أن السؤال الجوهرية هو إيجاد دور لجميع القبائل في إطار هيكل الصومال في المستقبل. كما أوضح أن مشكلة أخرى تتمثل في كثرة المبادرات المطروحة لمساعدة الصومال^(٢١).

(١٩) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

(٢٠) كان الصومال ممثلاً برئيس وزرائه.

(٢١) S/PV.4392، الصفحتان ٢ و ٣.

على نشر البعثة، لاسيما وأن هذا المنطق سوف يقود إلى دائرة مفرغة ستبخر معها أية آمال حقيقية لتوفير الأمن والسلام والرفاهية للشعب الصومالي^(٢٦). وبالمثل، أعرب ممثل تونس عن اعتقاده أن الإبقاء على الوضع الراهن في الصومال ليس خياراً، كما أن توصيات الأمين العام ليست كافية للنهوض بحل للأزمة في الصومال. وقال إن الوقت قد حان لتحديد الأدوار للأطراف الخارجية المختلفة، وبخاصة دور مجلس الأمن في المشكلة الصومالية^(٢٧). واقترح ممثل الجماهيرية العربية الليبية أن بعثة لبناء السلام يمكنها أن تستقر في الصومال "لكي تبيض بيضة السلام". ورأى أن مطالبة الحكومة الوطنية الانتقالية بتأمين السلم ثم قيام مجلس الأمن بتأمين ذلك السلم، هو أشبه بمن "يضع العربة أمام الحصان"^(٢٨).

وحدث عدد من الممثلين المجلس على إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى الصومال للتحقق من الحالة على أرض الواقع، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز نحو استعادة السلام^(٢٩).

وفي الجلسة ٤٤٠١ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١^(٣٠). وأدلى

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣٤.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ وS/PV.4392 (Resumption 1)، الصفحة ٧ (نيجيريا)؛ والصفحة ٨ (اليمين)؛ والصفحة ١٤ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ١٥ (قطر).

(٣٠) S/2001/963.

الإنسانية الخطيرة في الصومال، وشددوا على ضرورة تقديم المجتمع الدولي المساعدة إلى الشعب الصومالي. وأشار عدد من المتكلمين إلى أن التصعيد الأخير للصراع في الصومال يرتبط في جوهره بانتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة، وطالبوا باحترام الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

ووافق ممثلاً المملكة المتحدة والولايات المتحدة على الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام بأن الأوضاع الأمنية في الصومال تحول دون إنشاء بعثة لبناء السلام في ذلك الوقت^(٢٣). وأدان ممثل النرويج الهجوم الأخير الذي تعرض له مركز شرطة في مقديشو، غير أنه لاحظ حدوث تحسن إلى حد ما في الحالة الأمنية في الصومال في الآونة الأخيرة، وشدد على أن بناء السلام في الصومال يجب ألا يبقى رهينة لأعمال متعمدة تقوم بها مجموعات صومالية صغيرة للحيلولة دون عودة الحياة في الصومال إلى طبيعتها ودون إصلاح هياكله الحكومية^(٢٤). وفي ضوء ذلك، فقد انضم إلى المتكلمين الآخرين الذين طلبوا إلى الأمين العام إيفاد بعثة تقييم شاملة مشتركة بين الوكالات إلى الصومال^(٢٥).

ومع التسليم بالأسباب التي دفعت الأمين العام إلى عدم التوصية بإيفاد بعثة لبناء السلام إلى الصومال في مرحلة ما بعد النزاع، أكد ممثل مصر على أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تنتظر إلى حين توافر الظروف الأمنية المثالية حتى تقدم

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٩ (الولايات المتحدة).

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (فرنسا)؛ والصفحة ١٠ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٩ (كولومبيا)؛ والصفحة ٢٩ (النرويج)؛ والصفحة ٢٢ (موريشيوس)؛ والصفحة ٢٥ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٩ (أيرلندا)؛ والصفحة (جيبوتي)؛ وS/PV.4392 (Resumption 1)، الصفحات ٣ إلى ٥ (بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي).

الأمين العام المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢^(٣٣). وأشار الأمين العام، في تقريره، ضمن جملة أمور، إلى أنه رغم أن مجلس الأمن قد أشار إلى أن عملية عرته للسلم هي أسلم أساس لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال، إلا أنها لم تكن مكتملة، وكان هناك تباين في الآراء فيما بين الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن المصالحة الوطنية في الصومال. غير أن القرار الذي اتخذته الهيئة، في مؤتمر قمتها التاسع، بشأن الصومال قد أعاد تركيز الاهتمام على المصالحة الوطنية في الصومال، حيث توصلت البلدان المعنية في الهيئة إلى تفاهم مشجع بشأن خطوات محددة يتعين عليها اتخاذها. واتسم القرار الذي اتخذته الهيئة بشأن الصومال بالأهمية أيضا لأنها سلّمت فيه بأن توافق الآراء بين البلدان المجاورة للصومال أمر أساسي للمضي قدما في التوصل إلى ترتيبات انتقالية أكثر شمولية للبلد. وحث البلدان الأعضاء في الهيئة والدول الأخرى في المنطقة على أن تسهم بشكل بنّاء في جهود السلام في الصومال، وأعلن أن الأمم المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لتحقيق تقدّم، بما في ذلك عن طريق نشر بعثة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك. واستنادا للتأييد العام لاقتراحه تشكيل لجنة أصدقاء الصومال، فإنه يعترزم تشكيل هذه اللجنة في نيروبي وفي نيويورك. كما أفاد كذلك أن التقييم الأمني المشترك بين الوكالات قد أكّد أن الحالة الأمنية في مقديشو لا تسمح بوجود الأمم المتحدة على المدى الطويل. ونظرا لتلك الظروف، كان من المتعذر الشروع في تنفيذ برنامج شامل لبناء السلام. وشدد على أن من الضروري تعزيز وحدة المقاصد بين أصدقاء الصومال وجيرانها، وأن قادة الصومال هم وحدهم من يستطيعون إنهاء النزاع.

(٣٣) S/2002/189 المقدم عملا بالبيان الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30).

الرئيس (أيرلندا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٣١)، جاء فيه أن المجلس:

يكرر الإعراب عن تأييده لنتائج مؤتمر عرته للسلم، ولإنشاء الجمعية الوطنية الانتقالية والحكومة الوطنية الانتقالية؛
يدعو جميع الأطراف إلى الإحجام عن القيام بأعمال تقوض عملية عرته للسلم؛ ويشدد على أن استمرار عملية البحث عن حل على الصعيد الوطني يجب أن يواكبها اهتمام لا يتزعزع بالتوصل إلى تسويات سياسية محلية؛

يعرب عن تأييده للجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الوطنية الانتقالية لتعزيز الأمن في منطقة مقديشو وتفعيل اللجنة الوطنية للمصالحة وتسوية الممتلكات، التي ينبغي أن تكون مستقلة، على النحو المتوخى في الميثاق الوطني الانتقالي؛

يدعو جميع الدول والأطراف الفاعلة الأخرى إلى الالتزام التام بحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢؛ ويدين بشدة الاعتداء الذي وقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على مركز للشرطة في مقديشو، والاعتداء الذي وقع في ٢٧ آذار/مارس على مجمع "أطباء بلا حدود" في مقديشو وما ترتب على ذلك من احتطاف لموظفين دوليين؛ ويطالب بإحالة المسؤولين إلى العدالة؛

يعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، لا سيما في المناطق الجنوبية باي، وباكول، وغيدو، وحيران بسبب الخلل المتوقع في الأمن الغذائي ونقص كمية الأمطار؛

يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات المبينة دعما لعملية السلام في الصومال.

المقرر المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٠٢): بيان من الرئيس

في جلسة مجلس الأمن ٤٤٨٧^(٣٢) المعقودة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير

(٣١) S/PRST/2001/30.

(٣٢) في الجلسة ٤٤٨٦ المعقودة كجلسة مغلقة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢، أجرى أعضاء المجلس مناقشة بناءة مع وزير خارجية الحكومة الوطنية الانتقالية.

إشعارهم ولو بطريقة غير مباشرة أن المجلس غير معني وأن بإمكانهم مباشرة عملياتهم الحربية في البلد^(٣٧).

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم لرأي الأمين العام القائل بأن الحالة الأمنية في مقديشيو لا تسمح بوجود الأمم المتحدة على المدى الطويل، وهو ما أكده التقييم الأمني المشترك بين الوكالات، وأنه لا يمكن في تلك الظروف الشروع في برنامج لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. وعلى العكس من ذلك، أعرب عدد من الممثلين عن رأي مفاده أن الأمم المتحدة يجب ألا تظل رهينة لأنشطة أمراء الحروب^(٣٨). وأعرب ممثل الجمهورية العربية السورية عن رأي مفاده أن هناك حاجة ماسة لوضع مقترحات محددة بشأن الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة تقديم المزيد من المساعدة، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠١- وهو الرأي الذي رده عدة متكلمين^(٣٩).

وفي حين أيد ممثل فرنسا إيفاد بعثة لبناء السلام في الصومال حالما تسمح الأحوال الأمنية بإيفادها، فقد شدد على أن من الضروري أن يستمر تقييم الأمن في مقديشيو، بشكل خاص، بانتظام على أمل أن يعطى الضوء الأخضر قريبا لعودة الأمم المتحدة، خصوصا إلى العاصمة^(٤٠). ودعا

(٣٧) S/PV.4487 (Resumption 1)، الصفحة ١٠.

(٣٨) S/PV.4487، الصفحتان ٥ و ٦ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحات ١٠ إلى ١٢ (موريشيوس)؛ و S/PV.4487 (Resumption 1)، الصفحتان ٥ و ٦ (مصر)؛ والصفحات ٩ إلى ١٢ (الجمهورية العربية الليبية).

(٣٩) S/PV.4487، الصفحتان ٥ و ٦ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحات ١٠ إلى ١٢ (موريشيوس)؛ و S/PV.4487 (Resumption 1)، الصفحات ٢ إلى ٥ (أسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي).

(٤٠) S/PV.4487، الصفحة ١٠.

وفي الجلسة، أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو إثيوبيا، والأردن، وأسبانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٤١)، والجمهورية العربية الليبية، وجيبوتي، والصومال^(٤٢)، وكينيا، ومصر.

ورحب معظم المتكلمين باقتراح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عقد مؤتمر للسلام والمصالحة، وأعربوا عن تأييدهم لعملية عرته للسلام وللحكومة الوطنية الانتقالية، ورحبوا باعتراف الأمين العام بإنشاء لجنة الأصدقاء، وشاركوا الأمين العام رأيه القائل بأن قادة الصومال هم وحدهم من يستطيعون إنهاء النزاع. وأعربوا كذلك عن القلق إزاء الحالة الإنسانية، ودعوا الفصائل الصومالية إلى كفالة حرية حركة موظفي المساعدة الإنسانية، فضلا عن سلامتهم وأمنهم. وأعرب المتكلمون أيضا عن القلق إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة في الصومال وانتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). وفي حين دعوا إلى تعزيز الحظر، فقد اثنوا على ما تركه تجميد أصول شركات "البركات" من آثار على الصعيدين الإنساني والاجتماعي. ومع مراعاة العواقب "الخطيرة جدا" لتجميد أصول شركات "البركات"، فقد أصر ممثل فرنسا على أن تحظى الصيغة التي قدمتها السلطات الصومالية لرفع تجميد الأصول المجمدة بالقبول^(٤٣).

وقال ممثل الجماهيرية العربية الليبية إن المجتمع الدولي يجب أن "يصف إلى جانب" الحكومة الوطنية المؤقتة، لأنه "لا خيار" للمجلس غير ذلك، لأنه لا وجود للحياد في ذلك الصدد، فموقف الحياد يعني تقوية أمراء الحرب، أو

(٣٤) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

(٣٥) كان الصومال ممثلا بوزير خارجية الحكومة الوطنية الانتقالية.

(٣٦) S/PV.4487، الصفحة ٩.

بالنيابة عن المجلس^(٤٦)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤكد من جديد تأييده لعملية عرته للسلام؛ ويحث الحكومة الوطنية الانتقالية والسلطات المحلية والزعماء السياسيين والتقليديين في الصومال على بذل كل جهد من أجل إكمال عملية السلام والمصالحة، بهدف إنشاء حكومة تشمل جميع الأطراف في الصومال؛ ويؤيد بقوة القرارات التي اتخذها اجتماع القمة التاسع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) ولجنة وزراء خارجية الإيغاد في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بشأن الصومال في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛

يشجع الأمين العام، من خلال مستشاره الخاص ومكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، على أن يدعم مبادرة الإيغاد بنشاط؛

يلاحظ بقلق بالغ استمرار تدفق الأسلحة وإمدادات الذخيرة إلى الصومال؛

يؤكد على ضرورة القيام بمزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب الدولي وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛

يعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، ويدعو الدول الأعضاء إلى الاستجابة على وجه الاستعجال وبسخاء لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٢؛

يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ، دون مزيد من التأخير، صندوقاً استئمانيًا لبناء السلام في الصومال؛

يؤيد الاضطلاع بعثة عمل إلى المنطقة، تتألف من أعضاء في المجلس وموظفين من الأمانة العامة؛ ويؤيد إنشاء فريق الاتصال المعني بالصومال، ليعمل في نيروبي ونيويورك؛ ويرحب بتعيين وينستون أ. تامان ممثلاً جديداً للأمين العام ورئيساً لمكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال.

المقرر المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٢٤): القرار ١٤٠٧ (٢٠٠٢)

في جلسة مجلس الأمن ٤٥٢٤ المعقودة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، التي دُعي ممثل الصومال للمشاركة فيها،

(٤٦) S/PRST/2002/8.

ممثل الأردن المجلس إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى الصومال للوقوف على مجريات الأمور عن قرب^(٤١).

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، قال ممثل الصومال إن اتخاذ نهج متعدد المسارات سيكون أفضل وسيلة لتزويد الحكومة الوطنية الانتقالية بالموارد والآليات الضرورية لتعزيز الأمن في مقديشيو وغيرها من المناطق في الصومال؛ ولضمان التطبيق الصارم لنظام العقوبات المتعلق بالتدفق غير المشروع للأسلحة؛ وللإبقاء على الإسهام المتواصل للحملة ضد الإرهاب؛ وللإبقاء على الدعم المقدم للعملية السلمية التي تدعمها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وإرسال إشارة قوية لأمر الحرب بأن عدم إسهامهم بشكل فعال في العملية السلمية سيسفر عن تدابير عقابية بحقهم^(٤٢).

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، رحب ممثلًا أيرلندا وأسبانيا (الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي) بقيام الحكومة الوطنية الانتقالية بإنشاء قوة عمل لمكافحة الإرهاب^(٤٣). وأشار ممثل كولومبيا إلى أن الحكومة الوطنية الانتقالية طلبت من المجتمع الدولي تقديم المساعدة حتى تتمكن من إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لضمان الامتثال التام للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)^(٤٤).

وفي الجلسة ٤٥٠٢ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، التي دُعي ممثل الصومال للمشاركة فيها، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢^(٤٥). وأدلى الرئيس (النرويج) ببيان

(٤١) (Resumption 1) S/PV.4487، الصفحة ٢.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٤٣) S/PV.4487، الصفحة ١٥ (أيرلندا)؛ و (Resumption) S/PV.4487 (١)، الصفحة ٣ (أسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي).

(٤٤) S/PV.4487، الصفحة ٨.

(٤٥) S/2002/189.

الأمين العام، في تقريره، إلى أنه رغم الجهود التي بذلتها حكومة كينيا في مجال تنسيق مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، لم يعقد هذا المؤتمر في نيسان/أبريل كما كان متوقعا. وبالتالي، دخلت عملية الهيئة الحكومية الدولية لإحلال السلام في طريق مسدود بسبب الخلافات القائمة بشأن كيفية الشروع في المصالحة الوطنية. وشدد على أنه ينبغي لجو عدم الثقة الذي يبدو سائدا بين بلدان المنطقة وداخل الصومال أن يبدد بشكل عاجل. وأعرب عن أمله أن يكون فريق الاتصال المعني بالصومال منتدئ مفيدا لتبادل المعلومات وتنسيق جهود صنع السلام في أوساط الأطراف الفاعلة الخارجية. وأعرب عن استيائه لاندلاع القتال وانعدام الأمن في الأشهر الأخيرة، وبخاصة في مقديشيو وغيدو، وأوضح أن الحالة الأمنية الإنسانية ما تزال خطيرة.

وفي الجلسة، وجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٥٠)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ، في غضون شهر واحد من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وبالتشاور مع اللجنة المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، هيئة خبراء تشكل من ٣ أعضاء لفترة ٦ شهور يكون مقرها في نيروبي، بهدف توفير معلومات مستقلة عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة وكخطوة صوب إنفاذ الحظر وتعزيزه؛

يحث جميع الأفراد الآخرين والكيانات الأخرى الذين تتصل بهم هيئة الخبراء على التعاون الكامل معها بتوفير المعلومات ذات الصلة بالأمر وتيسير تحرياتها، بما في ذلك القيادات السياسية والتقليدية، وأفراد المجتمع المدني وأوساط الأعمال، والمؤسسات المالية والوسطاء الماليين، وسائر وكالات الوساطة، وشركات وهيئات الطيران المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات التعاون في مجال إنفاذ القانون الدولي؛

(٥٠) S/2002/799

وجه الرئيس (سنغافورة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٤٧)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة، بوصفه القرار ١٤٠٧ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في غضون شهر واحد من اتخاذ هذا القرار، من أجل الإعداد لإنشاء هيئة من الخبراء، بإنشاء فريق خبراء يتألف من عضوين، لفترة مدتها ٣٠ يوما، لكي يوافي اللجنة بمحة عمل تبين بالتفصيل الموارد والخبرة الفنية التي ستحتاجها هيئة الخبراء، لتمكينها من جمع معلومات مستقلة عن انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة والمعدات العسكرية بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) وتعزيز إنفاذ هذا الحظر؛ ويطلب إلى رئيس اللجنة أن يجيل تقرير فريق الخبراء، في غضون أسبوعين من وروده، إلى مجلس الأمن للنظر فيه؛ ويحث سائر الأفراد والكيانات ممن يتصل بهم رئيس اللجنة أو فريق الخبراء على التعاون التام عن طريق تزويدهم بالمعلومات ذات الصلة وتيسير تحقيقاتهم، ومن بين هؤلاء القادة السياسيين والتقليديين، وأعضاء المجتمع المدني، وأوساط الأعمال، والمؤسسات المالية، والوسطاء الماليين، وسائر وكالات الوساطة، وشركات هيئات الطيران المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات التعاون لإنفاذ القانون الدولي؛

يطلب من جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، أن توافي اللجنة بجميع المعلومات المتاحة لديها عن انتهاكات الحظر على الأسلحة؛ ويقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٨٠): القرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢)

في جلسة مجلس الأمن ٤٥٨٠ المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢^(٤٨)، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢^(٤٩). وأشار

(٤٧) S/2002/507.

(٤٨) في جلسة المجلس ٤٥٦٥ المعقودة كجلسة خاصة في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال.

(٤٩) S/2002/709 المقدم عملا بالبيانين الرئاسيين المؤرخين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ و٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

مقبولة من انعدام الأمن، وحث على اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيد الدولي لإنهاء هذا الإفلات من العقوبة الذي يمكن المجموعات المسلحة من التعدي على الوكالات الإنسانية والإنمائية وعرقلة عملها. وأكد أن الأمم المتحدة ما زالت على استعداد لنشر بعثة لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع فور أن تسمح الظروف الأمنية بذلك.

وفي الجلسة نفسها، التي دُعي ممثل الصومال للمشاركة فيها، أدلى الرئيس (كولومبيا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٥٢)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يعيد تأكيد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال؛

يرحب بإعلان إلدوريت باعتباره خطوة هامة صوب بلوغ الهدف الأسمى المتمثلة في إنهاء العنف ووضع حد لمعاناة الشعب الصومالي؛ ويرحب بالإعلان المشترك الصادر عن الأطراف المشاركة في اجتماع مقديشيو في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛

يشجع الدول الأعضاء على تقديم المزيد من الدعم لعملية المصالحة الوطنية الصومالية؛

يدين الاعتداءات الأخيرة التي استهدفت موظفي تقديم المساعدة الإنسانية والمدنيين في الصومال؛ ويعرب عن قلقه البالغ إزاء حالة المشردين في الصومال؛

يطلب من جميع الدول الأعضاء والكيانات والأفراد التقيد التام بحظر الأسلحة الذي نص عليه القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)؛

يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنفيذ الأنشطة التحضيرية بشكل متناسق في الميدان من أجل إيفاد بعثة لبناء سلام شامل في فترة ما بعد انتهاء الصراع في الصومال، حالما تسمح الأحوال الأمنية بذلك.

المقرر المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧١٨): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٧١٨ المعقودة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام

(٥٢) S/PRST/2002/35.

يطلب إلى هيئة الخبراء أن تقدم في نهاية فترة ولايتها تقريراً نهائياً إلى مجلس الأمن، عن طريق اللجنة، لينظر فيه المجلس؛ ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج، في تقريره المقبل المتوقع صدوره في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، معلومات مستكملة عن الأنشطة المنفذة للتنسيق بين مبادرات بناء السلام الجارية وللعمل على توسيعها بصورة مطّردة؛ والمساعدة والتعاون التقنيان المقدمان لتعزيز القدرات الإدارية والقضائية في جميع أرجاء الصومال؛ والتقارير المقدمة من الدول إلى اللجنة بشأن التدابير التي اتخذتها هذه الدول لكفالة التنفيذ الكامل والفعال لحظر توريد الأسلحة، وفقاً للقرار ١٤٠٧ (٢٠٠٢)؛ ويقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٦٣): بيان من الرئيس

في جلسة مجلس الأمن ٤٦٦٣ المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢^(٥١). ورحب الأمين العام، في تقريره، بافتتاح مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، في إلدوريت، كينيا. وأشار إلى أنه يجب على المجتمع الدولي عموماً مواصلة التعاون مع بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للحفاظ على مسار عملية السلام، وشدد على أن قادة الصومال وحدهم هم الذين يستطيعون تقرير إنهاء النزاع. وأوضح أن من القضايا المحورية في الصومال، انتشار الأسلحة وضرورة نزع السلاح من الأشخاص المسلحين، وأكثرهم من الشباب، وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم كأعضاء نافعين. وناشد، في ذلك الصدد، المجتمع الدولي، وخاصة بلدان الهيئة، وكافة الصوماليين أن يتعاونوا مع فريق الخبراء المعني بحظر الأسلحة الذي بدأ أعماله في نيروبي، وأن يقدموا المساعدة له. وأشار كذلك إلى أن العاملين على تقديم المعونة ما زالوا يواجهون درجة غير

(٥١) S/2002/1201 المقدم عملاً بالبيان الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2002/30)، وبالقرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢).

وفي الجلسة نفسها، التي دُعي ممثل الصومال للمشاركة فيها، أدلى الرئيس (كولومبيا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٥٤)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يكرر تأكيد تأييده الثابت لعملية المصالحة الوطنية في الصومال؛

يطلب إلى الأطراف الصومالية التقيد بإعلان إلدوريت وتنفيذه؛

يدعو اللجنة الفنية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى مواصلة دورها الفعال في تعزيز العملية؛

يحث جميع الأطراف المعنية على المشاركة الكاملة في لجان المصالحة الست؛

يعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال؛ ويحث زعماء الصومال على تيسير إيصال المساعدة الإنسانية؛

يطلب إلى الأمين العام أن يواصل الأنشطة التحضيرية في الميدان لإيجاد بعثة لبناء السلام لفترة ما بعد الصراع في الصومال ما أن تسمح بذلك الظروف الأمنية؛

يكرر تأكيد التزامه بمساعدة الأطراف الصومالية ودعم وساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

المقرر المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٣٧): القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣)

في جلسة مجلس الأمن ٤٧٣٧ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، التي دُعي ممثل الصومال للمشاركة فيها، وجه الرئيس (المكسيك) الانتباه إلى مشروع قرار^(٥٥)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة بوصفه القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣^(٥٦). وأكد الأمين العام، في تقريره، أن المجتمع الدولي واصل دعمه لعملية المصالحة الوطنية الصومالية التي بدأت تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) وقيادة كينيا. وأشار إلى أن المرحلة الأولى من عملية المصالحة قد انتهت بتوقيع إعلان إلدوريت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الذي تعهد بموجبه المشتركون، في جملة أمور أخرى، بوقف الأعمال القتالية وضمان الأمن لجميع العاملين في الشؤون الإنسانية والتنمية ومنشآتها. وأثنى كذلك على دول خط المواجهة في الإيغاد لقرارهم تشكيل آلية لرصد الامتثال لإعلان إلدوريت، مع الإشارة إلى أن استمرار اندلاع الأعمال القتالية تحركه منافسات فردية بين زعماء الفصائل وأنشطة إجرامية وليس مسائل أوسع نطاقا. وفي تطور إيجابي، لاحظ أن الزعماء الصوماليين التزموا في مقديشيو، في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بوقف أعمال القتال وإعادة فتح الميناء والمطار في مقديشيو. بيد أنه نشبت بعد ذلك أعمال قتال خطيرة اشتركت فيها الميليشيات وأنصار بعض الزعماء الذين وقعوا هم أنفسهم إعلان إلدوريت واتفاقات كانون الأول/ديسمبر. ونتيجة لذلك، ما زال إيصال المساعدة الإنسانية والإغاثية الأساسية يتأثر بصورة خطيرة، رغم أن انعدام الأمن الغذائي المزمن، الذي أدى إلى معدلات سوء تغذية مرتفعة بدرجة غير مقبولة، أصبح مستوطنا في أنحاء من الصومال. ومن ناحية أخرى، تطورت في بعض المناطق أنشطة لبناء السلام تقوم على المجتمع المحلي، مما وفر منافذ للفرص للبناء على أساس ما تحقق من سلام. بيد أنه أشار إلى أن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى تجدد الصراع.

(٥٤) S/PRST/2003/2.

(٥٥) S/2003/408.

(٥٦) S/2003/231 المقدم عملا بالبيان الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وبالقرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢).

الرغم مما أحرزه مؤتمر مباغاتي من تقدم، فقد كانت أوجه التقدم الأخرى بطيئة نظرا لوجود خلافات حول مسألة الفيدرالية وعلاقة الحكومة الانتقالية المقبلة بالسلطات الإقليمية والمحلية الحالية، لا سيما "صوماليلاند". وزاد الأمر تعقيدا انتهاء ولاية الحكومة الوطنية الانتقالية في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٣. وأشار إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء الرئيسية، في المنطقة وخارجها، أن ترصد الجهود التي يبذلها القادة الصوماليون واللجنة الفنية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتقديم الدعم لتلك الجهود للمساعدة في العمل على أن يتكامل مؤتمر مباغاتي باتفاق شامل. ورحب، في ذلك السياق، بالتزام الاتحاد الأفريقي بإيفاد بعثة مراقبين عسكريين إلى الصومال لرصد وقف أعمال القتال. وأوضح كذلك استمرار الصراع والعنف داخل الصومال، ووجود عراقيل تواجه أنشطة وكالات الأمم المتحدة، والجهات الشريكة لها، جراء حالة انعدام الأمن السائدة في أجزاء عديدة من البلد. وقال إن المنظمات والأفراد الذين كرسوا أنفسهم للعمل الإنساني والإغاثي في الصومال يواجهون نداءهم إلى المجتمع الدولي بأن يحمّلوا القادة الصوماليين مسؤولية توفير الرفاه لشعبهم، وأن يحكموا على مدى شرعية هؤلاء القادة وفقا لذلك. ورحب، في ذلك السياق، بقرار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) القيام بزيارة المنطقة في الأسابيع المقبلة بغية تعزيز حظر توريد الأسلحة. وأشار إلى أن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والفريق القطري التابع للأمم المتحدة يعكفان بنشاط على وضع خطة لبناء السلام تنفذ في الصومال حالما يتم التوصل إلى اتفاق نهائي في المؤتمر.

وفي الجلسة ٤٨٥٦ المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، التي دُعي ممثل الصومال للمشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام

يقرر أن يعيد إنشاء هيئة للخبراء لفترة ستة أشهر تبدأ في موعد أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخ اعتماد القرار، يكون مقرها في نيروبي؛

يطلب إلى الأمين العام أن يعين أربعة خبراء، بمن فيهم الرئيس؛

يطلب كذلك إلى الأمين العام كفالة أن تتحلّى هيئة الخبراء بالخبرة الفنية الكافية، وأن يتيسر لها الحصول على تلك الخبرة، في مجالات الأسلحة وتمويلها، والطيران المدني، والنقل البحري، والشؤون الإقليمية؛

يطلب من جميع الصوماليين والأطراف الإقليمية فضلا عن المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات الفاعلة الذين جرى الاتصال بهم خارج المنطقة أن يتعاونوا على نحو كامل مع هيئة الخبراء؛

يطلب إلى هيئة الخبراء أن تقدم إلى المجلس إحاطة عند منتصف فترة ولايتها؛

يقرر أن يوفد إلى المنطقة بعثة من اللجنة يقودها رئيس اللجنة؛

يناشد مرة أخرى جميع الدول، وبخاصة دول المنطقة، أن تزود اللجنة بجميع المعلومات المتاحة عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة؛ ويطلب إلى المنظمات الإقليمية وخاصة الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والدول التي تتوافر لديها الموارد، إلى أن تساعد الأطراف الصومالية ودول المنطقة في جهودها الرامية إلى تنفيذ حظر توريد الأسلحة تنفيذا كاملا.

المقرر المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٥٦): بيان من الرئيس

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قدم الأمين العام تقريرا عن الحالة في الصومال^(٥٦)، أشار فيه، ضمن جملة أمور، إلى أن عملية المصالحة الوطنية الصومالية، تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، كرسست سنة كاملة تقريبا من الجهود المتواصلة سعيا إلى التوصل إلى حل دائم وشامل للصراع في الصومال، بما في ذلك من خلال مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية المعقود في مباغاتي. بيد أنه على

(٥٦) S/2003/987 المقدم عملا بالبيان الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30).

باستمرار الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وإنشاء آلية للرصد تتسم بقدر أكبر من المنهجية لتحسين فعالية الحظر. كما دعا الفريق إلى تحسين التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والدول الأعضاء، والأطراف غير الحكومية المعنية بإنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة، وتقديم بتوصيات تهدف إلى كبح تدفق الأسلحة ومعالجة مسألة القرصنة وأعمال الإرهاب ضد السفن.

وفي الجلسة، التي دُعي ممثل الصومال للمشاركة فيها، وجه الرئيس (بلغاريا) الانتباه إلى مشروع قرار^(٥٩)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة بوصفه القرار ١٥١٩ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يشدد على التزام جميع الدول وغيرها من الجهات الفاعلة بالامتثال على نحو كامل للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، والقرار ١٣٥٦ (٢٠٠١)؛

يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ فريقاً للرصد، يتكون من ما يناهز أربعة خبراء لفترة ستة أشهر تبدأ في أقرب وقت ممكن اعتباراً من تاريخ اعتماد القرار ويكون مقره في نيروبي، وتوكل إليه ولاية ينبغي أن تركز على الانتهاكات المستمرة لحظر توريد الأسلحة؛

يهيب بجميع الدول في المنطقة والمنظمات الإقليمية إنشاء مراكز تنسيق لتعزيز التعاون مع فريق الرصد وتيسير تبادل المعلومات؛

يدعو الدول المجاورة إلى أن تقدم إلى اللجنة تقارير فصلية بشأن الجهود التي تبذلها لإنفاذ حظر توريد الأسلحة.

(٥٩) S/2003/1177.

سالف الذكر. وأدى الرئيس (أنغولا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٥٧)، جاء فيه أن المجلس:

يكرر تأكيد دعمه القوي لعملية المصالحة الوطنية في الصومال؛

يحث جميع القادة الصوماليين على المشاركة في اجتماع القادة المزمع عقده في كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

يدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل جهوده لدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

يدعو البلدان المانحة إلى المساهمة في العملية، وفي الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال ونداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات من أجل الصومال؛

يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، ويدعو القادة الصوماليين إلى تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية، وتأمين سلامة جميع موظفي المعونة الدوليين والوطنيين؛

يكرر التأكيد على أن وضع برنامج شامل لبناء السلام مهم بالنسبة لمرحلة ما بعد الصراع في الصومال.

المقرر المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
(الجلسة ٤٨٨٥): القرار ١٥١٩ (٢٠٠٣)

في جلسة مجلس الأمن ٤٨٨٥ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعني بالصومال^(٥٨). وأوصى فريق الخبراء، ضمن جملة أمور،

(٥٧) S/2003/1035، أحيل التقرير عملاً بالقرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣).

(٥٨) S/2003/1035؛ أحيل التقرير عملاً بالفقرة ٧ من القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣).

٤ - الحالة في أنغولا

المداولات التي أجريت في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
(الجلسة ٤٠٩٠)